ينطلق في البحرين تحت عنوان «التوجهات الكبرى في الصيرفة والتمويل»

الناهض يشارك في مؤتمر عالمي للمصارف الإسلامية

تشارك مجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) للسنة السابعة على التوالي كراع بلاتيني في المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية WIBC في نسخته الـ 26 في البحرين، وذلك في إطار الالتزام بالمساهمة في إنجاح المؤتمرات الاقتصادية والمالية الدولية المعنية بصناعة التمويل الإسلامي وتعزيز الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية.

ويشارك الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيتك» مازن الناهض، في حلقة نقاشية تضم كوكبة من رؤساء تنفيذيين لعدد من البنوك الإسلامية، يناقش خلالها فرص نمو صناعة التمويل الإسلامي، وكذلك التحديات والمخاطر التي تواجه هذه الصناعة.

كما يشارك العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لـ «بيتك- البحرين» عبدالحكيم الخياط، في حلقة نقاشية حول أهداف الشريعة والتمويل الإسلامي، حيث سيتم التطرق الى المشهد الحالي للصيرفة الإسلامية وتوجهاتها المستقبلية.

وتؤكد مجموعة «بيتك» عبر مشاركتها السنوية في المؤتمر الذي ينعقد تحت عنوان «التوجهات الكبرى في الصيرفة والتمويل»، على تعزيز دورها على المستويين الإقليمي والعالمي، وكذلك للاطلاع على أحدث التطورات الاقتصادية ومناقشتها مع مختصين وخبراء ماليين عالميين.

ويتناول المؤتمر مواضيع ومحاور متنوعة عن تقييم الاقتصاد العالمي، وتوحيد المعايير العالمية للتمويل الإسلامي ومسؤوليات الجهات الرقابية، ومناقشة المخاطر والفرص المستقبلية، وبحث أهمية التحول الرقمي ومدى تأثير التكنولوجيا المالية FinTech على مستقبل التمويل الإسلامي.

■ مجموعة «بيتك» راع بلاتيني للمؤتمر للسنة السابعة على التوالي

كما يتطرق المؤتمر الى التغير المتسارع في المشهد المالي، وأهمية تطوير العنصر البشري، وقيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإنتاجية عبر الاقتصاد الرقمي، والتمويل المستدام والمسؤولية الاجتماعية، والفرص ونماذج العمل في الاقتصاد الإسلامي، والشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs، والشمول المالي، وغيرها من المحاور المهمة.

ويجمع المؤتمر الذي يعقد برعاية صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين، وبالتعاون الاستراتيجي مع مصرف البحرين المركزي، قادة الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية، وصانعي السياسات والمبتكرين والمهتمين، ليمثل مساحة للحوار والنقاش الأوسع والأكثر تنوعا وثراء على مدار 3 أيام، ليستمر المؤتمر في أداء دوره كبوصلة لعالم التمويل والصيرفة الإسلامية.

ويحرص «بيتك» على المشاركة في الفعاليات والمؤتمرات ذات الوقع الكبير والتي تهدف الى تطوير صناعة التمويل الإسلامي، حيث يمتلك «بيتك» خبرات عريقة بفضل مسيرته الطويلة وانتشاره الجغرافي الواسع، ما رسخ مكانته وجعله مرجعا للصيرفة الإسلامية، والمؤسسة المالية الإسلامية الرائدة عالميا.

«برقان» يعيّن رائد الهقهق بمنصب نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة

■ ماجد العجيل: التعيين يمثل إضافة لتواجدنا الإقليمي

■ مسعود حيات: المجموعة تدعم الكوادر الوطنية ذات الكفاءة

رائد الهقهق

أعلن بنك برقان في بيان صحافي أمس عن تعيين رائد الهقهق الذي كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي للكويت، ليتولى مهام نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي للكويت، وذلك بعد حصوله على الموافقات المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي. هذا، وسوف يواصل الهقهق القيام بمهام المنصب الجديد على أكمل وجه.

وفي هذه المناسبة، قال رئيس مجلس إدارة بنك برقان، ماجد العجيل «أود أن أهنئ رائد الهقهق على توليه المنصب الجديد. ومع مؤهلاته وخبرته وقدراته التنفيذية على مدى 24 عاما في مختلف القطاعات، نحن على ثقة تامة بمساهمته الفعالة في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية لمجموعة بنك برقان في تنمية الأداء في الأسواق الإقليمية وتعزيز علامتنا التجارية».

ومن ناحيته، قال نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان مسعود حيات بإن البنك لديه خطة استراتيجية واضحة الأهداف ورؤية سليمة لمواصلة النمو، ويأتي هذا التعيين تحقيقا لسياسته في دعم الكوادر الوطنية الكويتية التي تتمتع بالمؤهلات والخبرات المصرفية وتسخيرها للوصول إلى الأهداف المرجوة لمجموعة بنك برقان المصرفية التي نتطلع لتطويرها نحو آفاق جديدة لتحقيق مزيد من الريادة المصرفية محليا وإقليميا.

والجدير بالذكر بأن رائد الهقهق يتمتع بخبرة مصرفية محلية وعالمية تزيد على 24 عاما في مختلف القطاعات المصرفية التي تشمل الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والاستثمار. كما يحمل شهادة بكالوريوس علوم في الإدارة الاستراتيجية من جامعة ولاية كاليفورنيا- ساكرامنتو في الولايات المتحدة الأميركية، كما شارك في العديد من البرامج الإدارية والتأهيلية من كلية هارفارد لإدارة الأعمال.

إذا استمرت الإيرادات النفطية في الانخفاض

«ميد»: الكويت ستواجه وضعاً اقتصادياً صعباً بالسنوات المقبلة

■ انخفاض حاد في إنتاج الكويت بواقع 50 ألف برميل يومياً منذ بداية 2019

محمود عيسى

قالت مجلة ميد انه في حين مازال الوضع المالي الأساسي في الكويت سليما وقويا بفضل احتياطياتها المالية الوفيرة، إلا أن عام 2019 قد حدد نطاق التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الحكومة.

وأضاف التقرير أن الكويت ستواجه وضعا صعبا في السنوات المقبلة، وإذا استمرت إيراداتها النفطية في الانخفاض، فينبغي تسريع جهودها للتنويع وتعزيز نموها غير النفطي، ولكن سيكون من الصعب تحقيق ذلك دون إصلاحات اقتصادية جوهرية.

وقد أبرزت التوقعات المتسارعة لتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت في 2019 المخاطر المستمرة لضعف الجهود المبذولة نسبيا لتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط.

وتراجعت تقديرات صندوق النقد الدولي للنظرة المستقبلية للاقتصاد الكويتي لشهر أكتوبر بنسبة 1,9٪ لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت من 2,5٪ إلى 0,6٪، وهي اعلى من مثيلاتها في أي بلد آخر في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالإضافة لإيران وليبيا اللتين تخضع أولاهما للعقوبات الاقتصادية فيما تعاني الاخرى من الحرب الأهلية.

وأضاف التقرير انه حتى بين الدول الأخرى المصدرة للنفط والتي شهد نموها هبوطا بشكل عام، فإن مراجعة نمو الكويت تبدو حادة. ويعزى هذا التباين جزئيا إلى أن الاقتصاد الكويتي لايزال أحد أكثر الاقتصادات اعتمادا على النفط على مستوى العالم، حيث تمثل إيراداته النفطية حوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي.

ومع ذلك، فإن السبب الأكبر وراء انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للكويت في 2019 بشكل حاد هو تراجع إنتاج النفط في البلاد، حيث انه ما بدا في صورة تراجع تدريجي في الإنتاج بالنصف الأول من العام تحول الى هبوط حاد في يونيو لتنخفض أحجام إنتاج النفط بواقع 50 ألف برميل يوميا منذ بداية العام ليصل في سبتمبر 2,66 مليون برميل يوميا.

انخفاض إنتاج النفط

وبعيدا عن المشكلة الشائعة المتمثلة في تمديد تخفيضات إنتاج النفط التي تفرضها (أوبيك +)، فإن الكويت تنتج بدلا من ذلك دون الحد الأقصى المتفق عليه، حيث بلغت نسبة امتثالها مع قرار التخفيض 175٪ في سبتمبر. وليس ثمة سبب واضح لهذا الأمر. فلو كانت آبار النفط الأكثر نضجا في الكويت تعاني تقلصا في الإنتاج، فربما كان من الممكن تصحيح ذلك من خلال المشروعات التي تعزز الانتاج عبر التكنولوجيات الحديثة. ولكن من ناحية أخرى، قد يكون تخفيض إنتاج النفط الكويتي مقصودا، ربما تحسبا لحدوث انفراجة حول إنتاج النفط المشترك مع السعودية من المنطقة المحايدة، والتي من شأنها استعادة 500 ألف برميل يوميا من النفط بين عشية وضحاها.

ومع ذلك، وبغض النظر عما إذا كان تراجع الإنتاج مقصودا أم لا، فإن الكويت تواجه وضعا تتعرض فيه قاعدة الدخل الأساسي للتهديد، وتلك مشكلة بالنظر إلى التركيبة الخاصة بالوضع المالي الحالي.

وأضافت المجلة انه صحيح أن الكويت تملك فائضا ماليا اسميا، لكنها تدفع أيضا جزءا كبيرا من إيرادات النفط مباشرة إلى صندوق احتياطي الأجيال المقبلة. ولكن على الورق، لاتزال هذه التحويلات عبارة عن احتياطيات مالية حكومية، لذا فإن هذا المبلغ المدفوع يتم من قبل الحكومة واليها، وفي الواقع فإن هذا الصندوق يمثل أصولا محمية لم يعد ممكنا استخدامها لأغراض الإنفاق الحالي، ولكنها بدلا من ذلك تمثل تدفقات خارجية كبيرة لرأس المال.

تراجع سوق المشاريع

ورأت المجلة أن المشكلة الخاصة بالبلاد والمتمثلة في المفاوضات المطولة والتأخير والإلغاء، في مجموعة من المشاريع التي يتم طرحها الآن كشراكات بين القطاعين العام والخاص من قبل هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين تنعكس بشكل متزايد في انخفاض ملحوظ في نشاط المشروعات.

تجدر الإشارة إلى أنه اذ استثنينا سوق المشروعات المتعثرة فإن نمو القطاع غير النفطي يعتبر إيجابيا بشكل واضح بشكل عام في ضوء تقديرات صندوق النقد الدولي بنمو بنسبة 2,5٪ و3٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عامي 2019 وعلى 2020 على التوالي.

وختم التقرير بالقول ان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت في كل من القطاعين النفطي وغير النفطي قد تباطأ في 2019 بموازاة تخفيض في متوسط معدل التضخم لمؤشر أسعار المستهلك من 2,5٪ إلى 1,5٪.

بمشاركة أكثر من 700 شخصية قيادية مصرفية

اتحاد المصارف العربية يعقد مؤتمره السنوي في القاهرة 8 ديسمبر المقبل

القاهرة- هناء السيد

بمشاركة اكثر من 700 شخصية قيادية مصرفية ومالية ومحافظي بنوك مركزية ووزراء مال واقتصاد عرب، يعقد اتحاد المصارف العربية مؤتمر المصرفي العربي السنوي للعام 2019 بدورته 25 في العاصمة المصرية (القاهرة) يومي 8 و9 ديسمبر 2019، حيث سيتوج حفل افتتاح المؤتمر بتكريم الاتحاد لمحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) د.أحمد الخليفي بمنحه جائزة «الرؤية القيادية لعام 2019».

وبهذه المناسبة، أعلن رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد الجراح الصباح عن قرار اتحاد المصارف العربية بمنح جائزة «الرؤية القيادية لعام 2018» إلى د.أحمد الخليفي، تقديرا لجهوده وإنجازاته وعطائه ودوره الرائد في إدارة السياسة النقدية في المملكة وإنجازات مؤسسة النقد العربي السعودي على المستويين الإقليمي والدولي.

من جانبه، قال الأمين العام وسام فتوح إن اتحاد المصارف العربية اليوم حاضرا في كافة الأوساط المالية والمصرفية والاقتصادية عربيا ودوليا، كأحد أكثر المنظمات العربية تأثيرا والتصاقا بمجتمعاتنا ومتابعة لشؤونها، ومحافظة على حقوقها في جميع المحافل الدولية، وهو من أكثر المنظمات العربية التي عملت على دق ناقوس الخطر حيال تداعيات التطورات والمتغيرات العربية، وخصوصا فيما يتعلق بالتداعيات الاقتصادية وأهمية الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ودور الشمول المالي، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، مؤكدا أن الاتحاد من أول المسارعين إلى التعامل مع التشريعات والقوانين الدولية التي فرضت على المصارف من خلال إجراءات تدريبية وبحثية كان لها الفضل في دعم قدرة مجتمعنا المصرفي على مواكبة هذه التشريعات والتعامل معها بوعي وإدراك.

وتعتبر جائزة «الرؤية القيادية» أرقى جائزة يمنحها اتحاد المصارف العربية على مستوى العالم العربي، وقد تم منح د.أحمد الخليفي هذه الجائزة وبإجماع رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية، خلال اجتماعها في بيروت بتاريخ 2019/10/5، وبإجماع رئيس وأعضاء مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية. ويعقد المؤتمر برعاية محافظ البنك المركزي المصري طارق عامر تحت عنوان «انعكاسات التقلبات السياسية على مسار العمل المصرفي»، وبحضور عربي ودولي حاشد من قيادات المصارف المصرية والعربية والدولية.

تقرير الشال

بنمو 4,4٪.. تصدرها «الوطني»

1,6 مليار دينار أرباح 164 شركة في 9 أشهر

قال تقرير «الشال» ان عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن الأشهر التسعة الأولى من السنة الحالية بلغت 164 شركة، أو نحو 93,7٪ من عدد الشركات المدرجة البالغ 175 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها وتلك التي تختلف سنتها المالية.

وأضاف التقرير ان تلك الشركات حققت صافي أرباح بنحو 1,635 مليار دينار، أي بنسبة نمو 4,4٪ مقارنة بمستوى أرباح الأشهر الـ 9 الأولى من 2018 البالغة نحو 1,566 مليار دينار. وعند مقارنة أرباح الربع الثالث من العام الحالي البالغة نحو 520,2 مليون دينار، مع أرباح الربع الثاني لنفس العينة والبالغة نحو 542 مليون دينار، نجدها قد انخفضت 4٪، وانخفضت أيضا بنحو 9,3٪ عند مقارنتها مع أرباح الربع الأول البالغة نحو 573,2 مليون دينار.

وأوضح التقرير ان 5 قطاعات (من إجمالي 12 قطاع) زادت من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء الفترة ذاتها من العام السابق، بينما انخفضت أرباح 7 قطاعات أخرى مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. أفضلها أداء كان قطاع البنوك الذي زاد من أرباحه البالغة نحو 838,3 مليون دينار إلى نحو 902,8 مليون دينار (البنك الأهلي الكويتي لم يعلن عن نتائجه المالية بعد)، ثانيها قطاع الاتصالات الذي زاد أرباحه البالغة نحو 190,1 مليون دينار إلى نحو 209,1 ملايين دينار، تلاهما في الارتفاع قطاع العقار بزيادة أرباحه من 85,3 مليون دينار إلى 95,9 مليون دينار، بينما تراجعت أرباح قطاع الصناعة من 187,5 مليون دينار إلى نحو 167,3 مليون دينار.

وتشير نتائج الأشهر الـ 9 الأولى من العام الحالي إلى تحسن أداء 90 شركة مقارنة مع أدائها للفترة نفسها من 2018، من ضمنها زادت 63 شركة مستوى أرباحها وخفضت 27 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي أن 54,9٪ من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدما في الأداء. وحققت 74 شركة تراجعا في مستوى أدائها، ضمنها 48 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما زادت 26 شركة من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت 10 شركات قيادية أرباحا بنحو 1,11 مليار دينار، أو نحو 68,3٪ من إجمالي الأرباح المطلقة. تصدرها بنك الكويت الوطني بنحو 302,2 مليون دينار، وجاء بيت التمويل الكويتي (بيتك) في المرتبة الثانية بنحو 190,5 مليون دينار، والبنك الأهلي المتحد (البحرين) في المرتبة الثالثة بنحو 169,9 مليون دينار، واحتلت شركة «زين» المرتبة الرابعة بنحو 153 مليون دينار.

لاختلاف البيئة والغرض في زمن تحريمها عن زمننا الحاضر

وجهة نظر اقتصادية.. الفائدة بالمطلق ليست ربا

تناول تقرير «الشال» الاقتصادي الزوبعة التي أثيرت حول الاكتتاب في أسهم شركة «شمال الزور الأولى» وشركة «بورصة الكويت»، والاختلاف الفقهي في ذلك الاكتتاب.

ورأى التقرير ان هناك خلافا مشروعا ومفيدا حول تعريف الربا، طرفه الأول جمهور علماء الشريعة الإسلامية الذين ينظرون إلى الفائدة على أنها ربا بالمطلق، وطرفه الثاني اقتصاديون يحررون الفائدة حتى مستوى معين من الربا.

ومن وجهة نظر اقتصادية، قال التقرير ان الفائدة بالمطلق ليست ربا لاختلاف البيئة والغرض في زمن تحريمها عن زمننا الحاضر، وهناك عوامل لابد من أخذها في الاعتبار عند الحكم على حد الفائدة الأقصى، قبل تحولها إلى ربا، فإلى جانب ضرورة قياس المنافع والتكاليف الناتجة عن توظيف الأموال وهي الفاصل ما بين التحريم والإباحة لابد من النظر إلى عوامل قياس أخرى. فالنقود في زمننا الحاضر هي وسيط للتبادل، وقيمتها تتأثر بالتضخم الذي يطول السلع والخدمات التي تسعر بها، فإن اقترض فرد 100 دينار من فرد آخر لمدة سنة، واستعادة 100 دينار عند انقضائها، والـ 100 دينار بعد سنة لا تشتري سوى 95٪ مما كانت تشتريه عند إقراضها. يصبح المقترض قد تقاضى فائدة هي بحكم الربا، وعليه، فالتضخم عامل يحدد مستوى الفائدة من دون ربا سالب، بينما في القديم كانت المعادن بالمعادن والغلات بالغلات. وهناك أيضا عامل المنافسة، فإن أصبحت بيوت الإقراض كثيرة، تحكمها رقابة، فهي لا تستطيع فرض إرادتها أو مستوى فائدتها على المقترض، ولكي تستمر، لا تستطيع سوى فرض تكلفة الأموال عليها، أو العائد الذي تمنحه للمودع والقريب من معدلات التضخم، زائدا تكلفة إدارتها وهامش ربح معلوم لمساهميها.

ويبقى الأهم، وهو علاقة الفائدة بالنمو الاقتصادي، وتمويل النمو الاقتصادي يتطلب حشد الأموال من الداخل والخارج لتمويل مشروعات التنمية، وكلما ارتفعت معدلات النمو عنى ذلك خلق فرص العمل والحفاظ على المجتمع من شرور البطالة. والأموال تتبع العائد التنافسي في أي مكان في العالم، مشروطا باستقرار وازدهار البلد، وتحقق تلك المنافع يجعل حدود الفائدة المباحة مرنة، لأن الضرر من عدم المنافسة عليها أكبر بكثير من دفع تكلفتها، وهو تعرض البلد لمخاطر سياسية واجتماعية. ويشير تقرير حديث لوضع الاقتصاد العالمي الإسلامي 2020/2019، إلى أن حجم سوق السلع الإسلامية في 2018 بلغ نحو 2,2 تريليون دولار، ومقدر له أنه يحقق نموا مركبا بحدود 6,2٪ ليبلغ نحو 3,2 تريليونات دولار بحلول 2024، وأن حجم الأصول المالية الإسلامية بلغ في العام نفسه 2,5 تريليون دولار. كما يذكر التقرير ان الاستثمار في شركات منتجات سلع وخدمات إسلامية بلغ 1,2 مليار دولار في 2018 مرتفعا بنحو 399٪، نصيب شركات منتجات الحلال منها نحو 54٪، ونحو 42٪ من شركات الخدمات المالية.